

اثر التحول الرقمي على مكونات نظام التحاسب الضريبي/ ضريبة الدخل
دراسة تحليلية لأراء عينة من مراقبي الحسابات والعاملين في المديرية العامة للضرائب في إقليم
كوردستان العراق

محمد عبدالعزيز محسن

قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق

mohammed.mohsin@su.edu.krd

هلبين كوفي امين

قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق

halbin.amin@su.edu.krd

الملخص

يهدف البحث الى توضيح العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ونظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق، فضلا عن توضيح اثر الاقتصاد الرقمي على نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق من خلال مكوناته وبيان مدى مواكبة هذا النظام للاقتصاد الرقمي. لغرض تحقيق اهداف البحث تم تصميم استبيان تحتوي على اسئلة خاصة بمتغيرات البحث وتم توزيعها على جزء من مراقبي الحسابات والعاملين في المديرية العامة للضرائب من (مدراء، مدققون، مخمنون) في محافظة اربيل، سليمانية، دهوك. من اهم النتائج التي توصل اليها الباحثان هي ان نظام التحاسب الضريبي في اقليم كوردستان العراق لا يحتوي على اي نصوص قانونية تؤدي الى اعفاء الشركات الرقمية من عملية التحاسب الضريبي وانما ما يفقر اليه النظام عدم وجود اجراءات ملائمة لاختصاص هذه الشركات لعملية التحاسب الضريبي. وبناءا على النتائج التي توصل اليه البحث يوصي الباحثان بزيادة الاهتمام بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الدولة في الدوائر الضريبية مما يؤدي الى تطوير نظام التحاسب الضريبي بما يتلائم مع هذه التطورات والتي بدوره يؤدي الى زيادة الايرادات الضريبية.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٢/١٠/٣٠

القبول: ٢٠٢٢/١٢/١٣

النشر: خريف ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:

Digital Economy, Taxation System, E-commerce, Digital tax, Components of Taxation system in Iraqi Kurdistan Region

Doi:

10.25212/lfu.qzj.8.4.32

1. المقدمة:

ما يشهده العالم من تطور وتقدم في مختلف العلوم والمجالات خير دليل ومؤشر لقدرات الانسان على الابتكار والإبداع، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المجالات التي استطاع الانسان الإبداع فيها حيث اصبح التقدم التكنولوجي يعد القوة المحركة لاقتصاديات الدول المختلفة لما أحدثته من ثورة معلوماتية هائلة، هذا التطور لم يحدث فجأة بل كان عبر مراحل وعصور وكل مرحلة تميزت عن غيرها،

احدث هذه التطورات تميزت بظهور اقتصاد جديد يسمى بالاقتصاد الرقمي وهو الاقتصاد المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت بصورة كلية، هذا التطور ادى الى ظهور أنواع جديدة من الشركات والأعمال وأنواع مختلفة من التجارة في السلع الرقمية مثل الإعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي، شراء برامج مختلفة، وغيرها من السلع. يرى المتخصصون ان الاقتصاد الرقمي اصبح واقعاً الزامياً لسير الحياة نحو العالم وذلك بسبب النجاح الكبير الذي حققه الاقتصاد الرقمي من حيث السهولة في التعامل، التكاليف المنخفضة، الأرباح الهائلة، عدم التقييد بالحدود الجغرافية وغيرها من المميزات. ظهور الاقتصاد الرقمي رغم المميزات التي يحملها لكنه اثار مواضيع عديدة واثرت على مختلف المجالات ومن اهم المجالات مايتعلق بالضريبة ونظم التحاسب الضريبية وذلك من خلال عدم خضوع هذه الشركات لعملية التحاسب الضريبي وعجز انظمة التحاسب الضريبية التقليدية في فرض وتحصيل الضرائب من هذه الشركات وهذا بدوره ادى الى اهتمام الدول بتطوير الانظمة الضريبية بما تتلائم مع هذه التطورات وبالتالي زيادة ايراداتها الضريبية.

بناءا عليه تم اجراء هذا البحث بهدف تحديد العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ونظام التحاسب الضريبي في اقليم كوردستان العراق وبيان اثر الاقتصاد الرقمي على هذا النظام من خلال مكوناته (التشريعات الضريبية لضريبة الدخل، الادارة الضريبية، والمكلفين) بهدف التعرف على مدى مواكبة نظام التحاسب الضريبي في اقليم كوردستان العراق للاقتصاد الرقمي.

2. منهجية البحث:

2.1 مشكلة البحث:

بناءا على ماتم عرضه اعلاه يمكن القول ان عدم مواكبة نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق لتطورات الاقتصاد الرقمي يؤدي الى ضياع فرصة جباية الضريبة من الشركات العالمية وبالتالي عدم دعم الموازنة العامة في تمويل نفاقتها في ظل الازمات المالية التي يمر بها الاقليم والعالم بصورة عامة. وعليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة ارتباط معنوية (فضلا عن التأثير) بين نمو الاقتصاد الرقمي والتشريعات الضريبية لضريبة الدخل؟
2. هل هناك علاقة ارتباط معنوية (فضلا عن التأثير) بين نمو الاقتصاد الرقمي والادارة الضريبية؟
3. هل هناك علاقة ارتباط معنوية (فضلا عن التأثير) بين نمو الاقتصاد الرقمي والمكلفين بدفع الضرائب؟

3.2 أهمية البحث:

1. الأهمية العلمية: تستمد الأهمية العلمية للبحث على انها تقدم إطار نظري يستند على أسس علمية ومفاهيم حديثة حول متغيرات البحث في إقليم كوردستان العراق وتوضيح مدى تطور نظام التحاسب الضريبي في إقليم كوردستان العراق مقارنة بتطور الاقتصاد بالعالم وهل هذا النظام يواكب هذه

التطورات. فضلا عن ان الباحثان يأملان بتقديم دراسة يمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها كمصدر للبحوث والدراسات المستقبلية من قبل الباحثين والأكاديميين.

2. **الأهمية العملية:** تستمد الأهمية العملية للدراسة على عدم وجود دراسة تبين أثر الاقتصاد الرقمي على نظام التحاسب الضريبي في اقليم كوردستان العراق فضلا عن عدم وجود دراسات تشخص مدى مواكبة هذا النظام للتطورات الاقتصادية. وان هذا البحث سيكون بمثابة نقطة انطلاق لاستعداد الدولة باستغلال فرصة لرفع الحصيلة الضريبية وتمويل نفقاتها المختلفة في ظل الظروف الحالية.

3.3 أهداف البحث:

- بناء على ماتم طرحه في مشكلة البحث يمكن عرض الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها كالآتي:
1. تقديم دراسة مستفيضة عن الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال عرض أحدث التعاريف للاقتصاد الرقمي ومكوناته وتوضيح الفرق بين مصطلح الاقتصاد الرقمي ومصطلحات أخرى متداخلة، لغرض بناء الجانب النظري الخاص بالبحث الحالي.
 2. تقديم دراسة مستفيضة عن نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل وتوضيح مكونات هذا النظام.
 3. اختبار العلاقة بين نمو الاقتصاد الرقمي ونظام التحاسب الضريبي من جهة وبين الاقتصاد الرقمي ومكونات نظام التحاسب الضريبي من جهة أخرى.
 4. اختبار أثر نمو الاقتصاد الرقمي على نظام التحاسب الضريبي ومكونات نظام التحاسب الضريبي.
 5. توضيح مدى مواكبة نظام التحاسب الضريبي في اقليم كوردستان العراق للاقتصاد الرقمي.

3.4 فرضيات البحث:

بناءً على ماتم عرضه في مشكلة البحث يتضح ان المتغير المستقل للبحث يتمثل بالاقتصاد الرقمي والمتغير التابع يتمثل بمكونات نظام التحاسب الضريبي وهي (التشريعات الضريبية، الادارة الضريبية، المكلفين بدفع الضرائب) وبناءً على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة البحث وبغرض الوصول الى النتائج المرجوة يمكن صياغة فرضيات البحث بما يلي:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (فضلا عن التأثير) بين الاقتصاد الرقمي والتشريعات الضريبية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (فضلا عن التأثير) بين الاقتصاد الرقمي والإدارة الضريبية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (فضلا عن التأثير) بين الاقتصاد الرقمي والمكلفين بدفع الضريبة.

3.5 منهج البحث:

لتحقيق اهداف البحث ومحاولة الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها في مشكلة البحث واختبار فرضياتها استخدم الباحثان المنهج العلمي الذي يجمع بين الاستقراء والاستنباط:

1. **المنهج الاستقرائي:** من خلال الملاحظة الأولية وتتبع الدراسات السابقة فان الباحثان استخدموا هذا المنهج لتحديد مشكلة البحث والتي تتمحور بشكل عام حول قدرة النظام التحاسب الضريبي في إقليم كوردستان العراق في احتواء تبعيات نمو الاقتصاد الرقمي.

2. **المنهج الاستنباطي:** تم استخدام هذا المنهج لصياغة فرضيات البحث التي تتعلق في إيجاد العلاقات الارتباطية والاثار بين متغيرات البحث. ولغرض الوصول الى النتائج تم الاستعانة بتوزيع استمارة استبيان على مراقبي الحسابات والعالمين في المديرية العامة للضرائب من المدراء، المدققون، والخمنون). ولغرض تعميم نتائج البحث ونقلها من العام الى الخاص فقد تمت الاستعانة بالأدوات والاختبارات الإحصائية عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

3.6 مجتمع وعينة البحث:

بناء على تم عرضه اعلاه ولتحديد العلاقة بين متغيرات البحث تم تحديد مجتمع البحث بمراقبي الحسابات والعاملين في المديرية العامة للضرائب من (المدراء، المدققين، والمخمنين) في العراق، وتتمثل عينة البحث بجزء من مراقبي الحسابات والعاملين في المديرية العامة للضرائب في إقليم كوردستان العراق (أربيل، سليمانية، دهوك).

3. الاطار النظري

3.1 مفهوم الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الذي يعتمد بصورة كلية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Deloitte, 2020). بناء على ما أوضحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ان الاقتصاد الرقمي حصيلة عملية تحويلية جلبتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وادت الى الابتكار في جميع القطاعات الاقتصادية وتحسين العمليات التجارية، والابداع في تقديم السلع والخدمات بكفاءة وفعالية وباسلوب آمن. فالدول المختلفة في سباق مستمر للحصول على أكبر استفادة ممكنة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتماد عليها في جميع المستويات (حسن، 2021:6). لقد ظهر مصطلح الاقتصاد الرقمي لأول مرة عام 1995 على لسان الكاتب الكندي "دون تاب سكوت" في كتابه المنشور

باللغة الإنجليزية بعنوان "The Digital Economy: Promise and Periling the Intelligence Networked of age" الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكة الذكية (حسن، 2019: 8). يشير مفهوم الاقتصاد الرقمي في عالم الاقتصاد الى الشبكة العالمية التي تحتوي على كافة الأنشطة الاقتصادية، التفاعلات المهنية والعملية، والمعاملات التجارية التي يتم تمكينها وتقويتها وتطويرها بالاعتماد على تكنولوجيا خاصة بالمعلومات والاتصالات.

يلعب الاقتصاد الرقمي دوراً بارزاً في اظهار الفرصة والحاجة الملحة بالنسبة للمنظمات والافراد، ويدفعهم الى استخدام التقنيات الرقمية لغرض تنفيذ المهام بشكل افضل وجودة اعلى وخلال فترة زمنية قصيرة،

فضلاً عن تقديم مخرجات افضل (Pratt, 2017). يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين وهما التبادل الالكتروني للبيانات والتجارة الالكترونية، التبادل الالكتروني يعتبر آلية الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية أهم تطبيقاته. يعرف التبادل الالكتروني بتنفيذ الصفقات الكترونياً بدون توثيق ورقي مؤيد لها. اما التجارة الالكترونية هي عملية تبادل السلع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت وتشمل جميع المعاملات الالكترونية التي تمتد بين الشركات والافراد والتي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات (عبدالخالق، 2006: 13).

ظهور الاقتصاد الرقمي وتطوره ادى الى إثارة الكثير من القضايا وأثرت على العديد من المجالات ومن أهمها القضايا المتعلقة بالضرائب والنظم الضريبية، حيث تحل المعلومات الرقمية المنقولة عبر الانترنت محل العديد من السلع الملموسة والحكومات المختلفة تضطر الى التعامل مع التحديات الناتجة عن نمو الاقتصاد الرقمي. فالشركات الرقمية لا تحتاج الى مصانع ومتاجر وأماكن عمل ثابتة لبيع السلع والخدمات، والنظم الضريبية الحالية لا تزال تعتمد على مفهوم المنشأة الدائمة للاعتراف باليرادات الضريبية مما يؤدي الى عدم اخضاع الشركات الى الضريبة رغم الارباح الهائلة التي تحققها فالسلطات الضريبية تجد صعوبة في تحديد مكان انشاء القيمة وكيفية موازنة ذلك مع ادارة الضرائب التقليدية وهذا بدوره يؤدي الى خسارة الحكومات مبالغ كبيرة من الأنشطة الرقمية التي تعمل ضمن نطاق السلطة القضائية لكن ليس لها وجود مادي (Nazarov, Mikhaleva, and Fomin, 2019, 2).

3.2 تطبيقات الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي ظاهرة جديدة وامتلكت أهمية متزايدة يوماً بعد يوم بخطوات تصاعدية نظراً لتقديرات النمو المتزايد لاستخدامات الرقمنة الالكترونية في مختلف بلدان العالم، هناك مجموعة مهمة من تطبيقات الاقتصاد الرقمي نذكر منها:

التسويق الالكتروني: من تطبيقات الاقتصاد الرقمي هو التسويق الالكتروني، تم تعريفه على انه تطبيق التسويق وادواته واستراتيجياته على الانترنت. التسويق الالكتروني ليس نوعاً فرعياً من التسويق التقليدي، بل ظاهرة جديدة تجمع بين التخصيص والتوزيع الشامل لتحقيق اهداف التسويق (Otero, and Rolan, 2016: 8).

الاستثمار الالكتروني: عرف الاستثمار الإلكتروني على أنه هو الاستفادة من إمكانيات شبكة الأنترنت لما توفره من معلومات وآليات لإتخاذ قرارات الإستثمار فى الأوراق المالية حيث أنه يمكن لهذا النوع من الإستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة مع إمكانية الوصول إلى جميع أسواق المال العالمية (بوعافية، 2005: 57).

التجارة الالكترونية: تم تعريف التجارة الالكترونية على انها كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها شبكة الانترنت بصفة اجمالية او جزئية وتعتبر أحد أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي فالتجارة

الإلكترونية تعتمد بشكل أساسي على تقنية المعلومات التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية بوصفها أنها تعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات ومختلف وسائل التقنية الأخرى لتنفيذ وإدارة النشاط التجاري (حسن، 2019: 26).

3.3 مكونات الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي يتكون من مكونين أساسيين ومن هنا تتفرع المكونات الفرعية للاقتصاد الرقمي، وهما:

الاعمال الإلكترونية: مفهوم الاعمال الإلكترونية كثيراً ما يرتبط بمفهوم التجارة الإلكترونية لكن لا يقتصر على البيع والشراء للبضائع والخدمات، بل يشمل خدمات المستهلك والتفاوض مع الشركاء والتعاملات الإلكترونية داخل المنظمة نفسها. فالأعمال الإلكترونية تعتمد على استخدام تقنيات العمل بالانترنت (الجداية، 2009: 22). ويندرج تحت الاعمال الإلكترونية كل من الادارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية (حسن، 2019: 13).

التجارة الإلكترونية: تعرف التجارة الإلكترونية بأنها إدارة وتنفيذ الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات باستخدام الانترنت (زيود، 2005: 5). وتم تعريفها على انها مجمل عمليات البيع والشراء والتسويق للسلع والخدمات المختلفة عبر شبكة الانترنت (السهلي، 2011: 13). تتكون التجارة الإلكترونية من (الشراء الإلكتروني، البيع الإلكتروني، التسويق والاعلان الإلكتروني، الوساطة التجارية الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، المحاسبة الإلكترونية، الرقابة الإلكترونية) (حسن، 2019: 14-15).

3.4 مقومات تطبيق التحول الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، والاجهزة والبرمجيات والشبكات بالإضافة الى الاليات الرقمية التي تتم من خلالها الاعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الانترنت. وهذا ما يعكس اهمية دور الانترنت في الاقتصاد الرقمي وهذا ما حمل البعض على تسمية الاقتصاد الرقمي احيانا باقتصاد الانترنت (لجنة التكنولوجيا من اجل التنمية، 2017: 4).

3.5 الوضع الراهن للاقتصاد الرقمي في العراق

معظم دول العالم شهدت تقدماً كبيراً في مجال الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العقود الأخيرة، في الوقت الذي كانت الدولة العراقية تنازع صراعاتها الداخلية والخارجية على حد سواء والتي أثرت وساهمت في تغيير ظروف عمل المنشآت الاقتصادية العراقية. حيث أصبحت معظم دول العالم تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والانترنت في الإنتاج والتوزيع والتسويق وأصبحت العراق من الدول المتأخرة في استخدام تقنية المعلومات بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها. هناك مجموعة اسباب أدت الى تأخر الدولة العراقية في مجال الاقتصاد الرقمي والنهوض بالواقع الاقتصادي، أدناه مجموعة من هذه الاسباب الرئيسية (حمزة، وحسن، 2020: 8):

- 1- غياب روح الوعي من طرف القيادات السياسية بأهمية تطوير التكنولوجيا، وعدم ادراجها ضمن الاولويات.
- 2- الأمية المعرفية هي السمة المميزة لمجتمعنا بسبب عزلته عن التطور العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- 3- استقرار الأمن والقانون كلاهما يمثلان السور الذي يحفظ على الموارد والحقوق والواجبات في كل مرافق الحياة بما فيها الاقتصاد. عدم استقرار اوضاع العراق تعتبر من الاسباب المهمة في تاخر تطور العراق.
- 4- ضعف التمويل للقطاع التكنولوجي والمعرفي وبالتالي عدم القدرة على دعم عملية البحث والتطوير.
- 5- نتيجة لسيطرة القطب الواحد المتمثل بالهيمنة الامريكية على الاقتصاد العالمي، وانحياز معظم المنظمات الدولية في صف الولايات المتحدة ونتيجة لذلك اصبحت الدولة العراقية مثل بقية دول العالم الثالث لا تستطيع أن تتبنى سياسة اقتصادية رقمية صحيحة.

3.6 حلول لمعالجة الخلل الذي اصاب الاقتصاد الرقمي في العراق

- لغرض نهوض الدولة العراقية بالاقتصاد الرقمي وتطوره تم وضع مجموعة حلول مقترحة العمل بها واخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطط الاستراتيجية سيؤدي الى تطوير الاقتصاد الرقمي واللاحق بالدول المتقدمة في هذا المجال، يمكن تلخيص هذه الحلول بالاتي (حمزة، وحسن، 2020: 11):
- 1- العمل على تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - 2- السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية وحسن استخدامها وتنميتها من الناحية الكمية والكيفية بشكل مستمر.
 - 3- خلق بنية تحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات والاطار القانوني والتشريعي اللازم للاعمال الالكترونية.
 - 4- العمل على توصيل شبكات الانترنت الى جميع اراضيها ومناطقها وذلك لغرض تمكين جميع مواطنيها من الوصول الى الانترنت. يعتبر وصول الانترنت لجميع المناطق والمستخدمين الخطوة الأولى والاهم في عملية خلق البنية التحتية.
 - 5- العمل على تطوير مهارات العاملين بمختلف التخصصات والمستويات.

3.7 مفهوم نظام التحاسب الضريبي

نظام التحاسب الضريبي يتمثل بمجموعة من العناصر الايدولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تركيبها الى كيان ضريبي معين، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية ابتداءً من التشريع الضريبي الى القطع والتحصيل (البطريق، 2004: 19). يمكن تعريف نظام التحاسب الضريبي بانه

- مجموعة من المكونات والاسس التي بموجبها يتم فرض الضرائب من قبل الدولة على المكلفين في زمن معين، ويعد أداة فعالة بيد الدولة لتحقيق اهداف السياسة الضريبية (شهاب، 2011: 4).
- يهدف نظام التحاسب الضريبي الى تعظيم الحصيلة الضريبية التي تمول الموازنة العامة مع ضمان تحقيق العدالة الضريبية ووضع الأساليب الحديثة لتحصيل الضرائب ومنع محاولات الغش والتهرب الضريبي (رؤوف، والشافعي، 2021: 3). نظام التحاسب الضريبي يجب ان يتصف بالعدالة والوضوح وان يكون مرناً وقابلاً لاضعاع نشاط جديد للضريبة او اعفاء نشاط اخر منها وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة (نابتي، 2014: 7). مما لاشك فيه ان كل دولة تحاول ان تعتمد على نظام تحاسب ضريبي انسب وامثل واكثر فاعلية لغرض نجاحها في ذلك ينبغي عليها مايلى (خوشناو، 2021: 192):
- 1- معرفة كاملة للوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لافراد المجتمع وايدولوجياته.
 - 2- معرفة مدى قدرة نظام التحاسب الضريبي على تحقيق العدالة الضريبية والمساواة وملاحقة التهرب الضريبي.
 - 3- معرفة التوقيت المناسب لفرض الضرائب، مثلاً من الخطأ ان تفرض الضرائب عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود.
 - 4- الضرائب أداة اقتصادية فعالة لتحقيق التوازن، فمن الخطأ ان تعتقد الدولة ان الضرائب فقط لتمويل نفقات الدولة. بل انها أداة لتصحيح انعدام المساواة وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

3.8 نظام التحاسب الضريبي العراقي

نظام التحاسب الضريبي العراقي يتكون من مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات المختلفة التي تعالج ضرائب متنوعة، ولم تصدر هذه التشريعات كلها في فترة زمنية واحدة بل جاءت على عدة فترات زمنية وفي ظل أنظمة حكم مختلفة. نظام التحاسب الضريبي العراقي تآثر بصورة كبيرة بأفكار الأنظمة الحاكمة للعراق، وبناء هيكل ضريبي في العراق اصطدم برغبات السلطة الحاكمة في إدارة الاقتصاد الوطني، لكن على الرغم من هذا الاصطدام تم وضع نظام عام وخطوط عريضة التي أصبحت واضحة. اول ظهور لقانون ضريبة الدخل في العراق صدر عام 1927 الذي كان يحمل فكراً اقتصادياً متأثراً بالنظرة الاقتصادية للنخبة الحاكمة، وبعد سقوط الملكية وإعلان الجمهورية عام 1958 جاءت الحكومة العراقية بفلسفة مالية واقتصادية جديدة ومختلفة فتآثر نظام التحاسب الضريبي وتم اصدار قانون جديد للدخل عام 1959، وتغير الحال مرة أخرى عندما قادت العراق سلطة جديدة وحملت أفكار اقتصادية متأثرة بالنظرة الاشتراكية ونال نظام التحاسب الضريبي تعديلات كثيرة حيث اصدر قوانين جديدة تتطابق مع نظرة السلطة الجديدة فصدر قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 ومازال العمل بهذا القانون مستمر حتى الان (أنجاد، 2014: 113-119). نجاح نظام التحاسب الضريبي يتوقف على مدى قدرته لمواكبة تطورات الاقتصاد بصورة عامة، في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حدثت تغييرات جوهرية في بيئة الاعمال والاقتصاد وظهر الاقتصاد الرقمي الذي لايتطلب التواجد المادي للبائع والمشتري حيث تتم عمليات البيع من خلال المنصات الرقمية (Bunn, Asen, and Enache, 2020: 3).

3.9 مكونات نظام التحاسب الضريبي

نظام التحاسب الضريبي يختلف من دولة لاخرى بسبب اختلاف النظام السياسي والاقتصادي والاهداف المراد تحقيقها، فضلا عن اختلاف عناصر ومكونات نظام التحاسب الضريبي بموجب آراء الباحثين والكتاب، يمكن القول ان النظام الضريبي في العراقى يتكون من (التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية، المكلفين) (عايش، 2018: 7). هذه المكونات تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة و مترابطة لتحقيق اهداف النظام الضريبي، والرغبة في تغيير او تطوير النظام الضريبي لابد ان يتم من خلال هذه المكونات ليضمن نجاح النظام وتحقيق الأهداف على المدى القريب والبعيد. نظام التحاسب الضريبي العراقى يتكون من:

اولاً: التشريع الضريبي

وجود منظومة تشريعية متكاملة من الأطر والملاح تعتبر من اهم عناصر تقدم الدول واداة لتنظيم مسارها، تعتبر التشريعات الضريبية جزء من المنظومة التشريعية للدولة وذات أهمية كبيرة و متزايدة يوماً بعد يوم. التشريعات السليمة تؤدي الى التنمية المستدامة والمحافظة على المصلحة العامة وفي المقابل التشريعات المعيبة تعرقل عملية التنمية والتطور، والتشريعات الضريبية تعتبر جزء من القانون العام الذي ينظم عملية فرض الضرائب بمراحلها المتتالية، وعليه التشريعات الضريبية السليمة تؤدي الى تحصيل الإيرادات الضريبية بصورة منظمة ووجود عيوب في التشريعات الضريبية تؤدي الى وجود عيوب في عملية فرض الضرائب وحصصها وتحويلها بمختلف المراحل. (نصراوين، 2017: 3)

ثانياً: الإدارة الضريبية:

الإدارة الضريبية من مكونات نظام التحاسب الضريبي، تختص بتطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها على اكمل وجه بهدف حماية حقوق الخزينة العامة والمكلف على حد سواء وتعمل على تطوير نظام التحاسب الضريبي بما يتماشى مع تطور المجتمع وأهدافه وذلك من خلال اقتراح التعديلات التي تراها ضرورية. تقوم الإدارة الضريبية على أسس إدارية وعلمية للقيام بمجموعة من المهام والوظائف، بالتالي الإدارة الضريبية هي الجهة المختصة بكل من تنفيذ قوانين الضرائب، تحصيل الموارد العامة، متابعة المكلفين (الدحلة، 2004: 48).

تحقيق اهداف نظام التحاسب الضريبي راهن بمستوى كفاءة الإدارة الضريبية، وكثيراً ما قيل ان الإدارة الضريبية الجيدة لاتحول الضريبة السيئة الى ضريبة حسنة، لكن الإدارة الضريبية السيئة تحول الضريبة الجيدة الى ضريبة سيئة. وكثيراً ما شكلت لجان و عقدت مؤتمرات وأدارت مناقشات لتعديل نظام التحاسب الضريبي تعديل جذري ليتماشى مع متطلبات التنمية، ثم اكتشفوا ان العيب الأساسى لايمكن في النظام نفسه بقدر ما يمكن في إدارة النظام. (دراز، 2002: 107-112). وعليه تعتبر الإدارة الضريبية من المكونات ذات الأهمية الكبيرة في نظام التحاسب الضريبي، وتكمن هذه الأهمية في الاتي (شرعب، 2006: 19):

- 1- تنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية بتفاصيلها المختلفة بشكل يؤدي الى حماية حقوق الدولة من جهة وحماية حقوق المكلفين من جهة أخرى.
- 2- اقتراح التعديلات اللازمة على القوانين الضريبية للوصول الى قوانين وتشريعات ضريبية عصرية تلائم احتياجات المجتمع وتواكب التطورات الاقتصادية والتقنية.
- 3- تحليل الأهداف الواجب تحقيقها ورسم السياسات الضريبية وتنسيق الأنشطة المختلفة.
- 4- تشكيل الهيكل التنظيمي للدائرة وتحديد الوظائف والصلاحيات بموجب القوانين والأنظمة.
- 5- اصدار الأنظمة والتعليمات التي تساعد الموظفين في عملهم مثل اصدار الكشوفات الخاصة بالتقدير والربط والتحصيل.
- 6- رقابة كيفية انجاز الاعمال وتقييم العمل وتحديد العقبات التي تعرقل الوصول الى الأهداف المرجوة.

من المهام الاساسية التي تقوم بها الادارة الضريبية هي تحديد عملية التحاسب الضريبي التي تتمثل بمجموعة اجراءات بعد الفحص والتحقق من صحة القوائم المالية والمعلومات المقدمة للسلطات الضريبية. يمكن تلخيص اجراءات عملية التحاسب الضريبي بمايلي (مشكور، وآخرون، 2014: 113-114):

- 1- بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (113) لعام 1982 يتم تقديم اقرار مرفق بالقوائم المالية والحسابات الختامية بعد انتهاء السنة المالية لغاية 5/31.
- 2- عند عدم تقديم الشركة حساباتها دون عذر مشروع يجري تقديرها اداريا ويرسل اشعار للمكلف بمبلغ الضريبة المستحقة وللمكلف حق الاعتراض لمدة (21) يوم من تاريخ الابلاغ.
- 3- يطلب المخمن الضريبي التحليلات اللازمة الخاصة بالحسابات، ويقوم المخمن بعملية الفحص للتأكد من سلامة الحسابات وعدم التلاعب بها والتأكد من ان المعلومات الواردة في الحسابات الختامية تعكس طبيعة النشاط والفحص.
- 4- بعد التأكد من صحة الحسابات وتمثيلها الحقيقي لواقع النشاط تحسب الضريبة المفروضة بموجب النسب التي جاء بها القانون وبعد اجراء التعديلات على الدخل والخاصة بالحسابات (المقبولة والمرفوضة ضريبيا) تعد مذكرة التخمين في حال قبول الحسابات.
- 5- في حال اعتراض المكلف على تقدير الضريبة يجري احالة الاضبارة الى قسم الرقابة لتدقيقها ومن ثم تعاد الى قسم الشركات للتحاسب على الدخل الذي يجري التوصل اليه.
- 6- في حال عدم الاعتراض يجري التوصل الى الدخل الخاضع للضريبة بالاتفاق بين المخمن وممثل الشركة.

ثالثاً: المكلفين بدفع الضرائب:

عرف المكلف بموجب التشريع الضريبي العراقي في المادة الأولى الفقرة الثامنة لقانون ضريبة دخل رقم (113) لسنة 1982 وتعديلاته "كل شخص يخضع للضريبة بموجب القانون سواء أكان طبيعياً او معنوياً،

مقيم او غير مقيم في العراق، يكون المكلف مسؤولاً عن أداء الضريبة الى الدولة التي تحقق له مدخولات صافية (عايش، 2018: 8).

في بعض الدول يتم فرض الضريبة على الأشخاص العادية (الطبيعية)، في هذا النوع من الضرائب الانسان هو يكون موضوع الضريبة وكانت منتشرة سابقاً وأسماء مختلفة. هذه الضريبة تفرض على كافة الافراد بسعر واحد بغض النظر عن إمكانيته الشخصية لذلك تعتبر غير عادلة، الا انها تمتاز بسهولة تحصيلها وتحديد مقدارها (الدحلة، 2004: 39). وبالنسبة للضريبة على الأشخاص المعنوية (الشركات) بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 تفرض الضريبة على دخل الشركات قبل ان يتم دفع أي شيء منه الى أصحاب الملكية. الضرائب التي يتم فرضها في العراق هي ضرائب تفرض على الأموال ولا توجد ضرائب على الأشخاص. التشريع الضريبي رتب حقوق والتزامات على المكلف مما يؤدي الى تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين ومراعاة حقوقهم ومراعاة العدالة الضريبية مما يؤدي الى تقليل التهرب الضريبي (جاسم، 2011: 12).

3.10 إمكانية فرض الضرائب على الاعمال الرقمية من خلال مكونات نظام التحاسب الضريبي العراقي بعد التطرق للاقتصاد الرقمي ونظام التحاسب الضريبي العراقي، ولغرض توضيح العلاقة بين الاقتصاد الرقمي ومكونات نظام التحاسب الضريبي سيتم توضيح إمكانية تطبيق الضريبة الرقمية وفق نظام التحاسب الضريبي العراقي الحالي.

اولاً: التشريعات الضريبية:

من خلال تحليل قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 تبين ان التشريعات الضريبية العراقية لم تحتوي على اي قانون بتحذير التعامل الضريبي مع الشركات الرقمية الا انه يمكن تحاسبهم ضريبياً بموجب المادة (2) التي تنص "فرض الضرائب على أرباح الاعمال التجارية او ذات صيغة تجارية"، وبموجب القانون التجاري العراقي قد عرف العمل التجاري بأنه "اي عمل يقوم على عرض السلع والخدمات وتصميمها وتوزيعها بقصد بيعها وتحقيق الأرباح منها". فضلا عن المادة رقم (5) وفق القانون نفسه التي تنص "فرض الضرائب على دخل غير المقيم الناجم في العراق وان لم يتسلمه" (عايش: 4). بناءً على ماسبق يتضح ان التشريعات الضريبية العراقية لا تحتوي على اي بند يؤدي الى عدم فرض الضريبة على الاعمال الرقمية وانما ما تفتقر اليه التشريعات هي التفاصيل والتوضيحات الدقيقة لكيفية التحاسب الضريبي وفي الوقت نفسه عدم وجود اي نصوص قانونية تحدد عقوبة التهرب الضريبي لهذه الشركات، على عكس النظام الضريبي في دول اخرى كالمصر حيث بموجب النظام الضريبي المصري تفرض الضرائب وفق مبدأ المنشأة الدائمة وهذا المصطلح يشير الى المكان الثابت الذي يتم فيه ممارسة الاعمال في الدولة ويشترط ان يكون منشأة مثل مباني، وان يكون هذا المكان محدد بشكل مميز فضلا عن ممارسة اعمال المنشأة في هذا المكان (ابراهيم، 2021: 16).

ثانياً: الإدارة الضريبية:

كما ذكرنا سابقاً ان الإدارة الضريبية تختص بتطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها على اكمل وجه بهدف حماية حقوق الخزينة العامة والمكلف على حد سواء، وتم التطرق الى الوظائف التي تقوم بها الإدارة الضريبية. وان القوانين الضريبية معرضة للفشل ان لم تنفذ بطريقة فعالة لذلك عملية اصلاح الادارة الضريبية تعتبر العنصر الالهم في عملية اصلاح نظام التحاسب الضريبي (حسن، 2015: 10). من خلال ماتم عرضه يتضح لنا ان هناك فجوة وعدم تناسق بين الادارة الضريبية والتطورات الاقتصادية ومن ضمن هذه التطورات الاقتصاد الرقمي، حيث ان الاقتصاد الرقمي كما ذكرنا سابقاً انه الاقتصاد الذي يعتمد على التكنولوجيا بشكل كلي، ونظام التحاسب الضريبي والادارة الضريبية تعتمد على الوسائل التقليدية لحد الان في عملية التحاسب الضريبي وهنا يتضح ان هناك فجوة ادارية بين الادارية الضريبية والاقتصاد الرقمي والمتمثلة بدرجة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لغرض تطوير نظام التحاسب الضريبي العراقي بصورة عامة والادارة الضريبية بصورة خاصة لايد من العمل على التحول من النظام التقليدي للنظام التكنولوجي فضلاً عن العمل على توفير الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً لضمان كفاءة اداء نظام التحاسب الضريبي العراقي في شتى مراحل عملية التحاسب الضريبي.

ثالثاً: المكلفين بدفع الضرائب:

عملية حصر المكلفين تعتبر من وظائف الإدارة التنفيذية، بموجب قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) لسنة 1982 يتم فرض الضرائب على الاموال ولا توجد ضريبة على الأشخاص، وبموجب القانون نفسه تفرض الضريبة على دخل الشركات قبل ان يتم دفع أي شيء منه الى أصحاب الملكية (جاسم، 2011: 11). وعليه يتضح لنا ان هناك فجوة بين التشريعات الضريبية وعملية حصر المكلفين، وذلك من خلال عدم وجود تشريعات ضريبية تعفي الشركات الرقمية من اخضاعها للضريبة الا ان هذه الشركات لم يتم حصرها ضمن المكلفين بدفع الضريبة من قبل الإدارة التنفيذية. من خلال ماتم عرضه أعلاه يمكن القول ان نظام التحاسب الضريبي العراقي لا يحتوي على أي فقرة تؤدي الى اعفاء الاعمال الرقمية من دفع الضرائب او عدم اخضاعها، بل على عكس ذلك هناك تشريعات بموجبها تخضع الاعمال الرقمية لعملية التحاسب الضريبي، لكن هناك قصور في تنفيذ مهام الإدارة الضريبية. كما ذكرنا سابقاً ان الإدارة الضريبية عملية تنفيذ التشريعات الضريبية. لذلك من الضروري القيام بعملية الإصلاح في الإدارة الضريبية من خلال وضع إجراءات واضحة حول كيفية اخضاع الشركات الرقمية لعملية التحاسب الضريبي وتحصيل الضرائب فضلاً عن اقتراح نسبة ضرائب واضحة وعدم التركيز على عملية اصلاح التشريعات الضريبية فحسب.

4. الجانب التطبيقي

يتناول هذا الفصل التحليل الإحصائي لعينة عشوائية من مراقبي الحسابات و العاملين في الدوائر الضريبية في اقليم كوردستان العراق بلغت (120) مبحوث إسترد منها (111) إستمارة وكانت (105) إستمارة منها صالحة للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج Easy Fit.

4.1 متغيرات الاستبانة

للإستخدام الكمي تم قياس متغيرات الدراسة من خلال تمثيل المتغير المستقل " الاقتصاد الرقمي " بالمتوسط العام إلى (9) فقرات، في حين يمثل المتغير التابع " مكونات نظام التحاسب الضريبي العراقي " المتمثل بالمتوسط العام إلى (21) فقرة مقسمة إلى ثلاث أبعاد حيث يمثل البعد الأول " التشريعات الضريبية " والذي يتضمن (6) فقرات، البعد الثاني يمثل " الادارة الضريبية " والذي يتضمن (11) فقرة بينما كان البعد الثالث يمثل " المكلفين بدفع الضرائب" والذي تضمن (4) فقرات فقط، وذلك من خلال مقياس ليكرت الخماسي (لا أنفق تماماً = 1، لا أنفق = 2، محايد = 3، أنفق = 4 و أنفق تماماً = 5).

4.2 اختبار الثبات الداخلي الاستبانة (الإتساق)

من العناصر الأساسية لصلاحية الإعتماد على نتائج الإستبانة إختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم إستخدام العشوائية في إختيار الإجابة)، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وعلى هذا الأساس تم إستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) الذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في الإجابات على فقرات الإستبانة فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (0.60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0.60). والجدول (1) يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل متغير وبعد على إفراد وللمقياس ككل.

الجدول (1): إختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	فقرات الإستمارة
9	0.858	المتغير المستقل: الاقتصاد الرقمي
21	0.947	المتغير التابع: مكونات نظام التحاسب الضريبي العراقي
6	0.836	البعد الأول: التشريعات الضريبية
11	0.906	البعد الثاني: الادارة الضريبية
4	0.878	البعد الثالث: المكلفين بدفع الضرائب
30	0.960	فقرات الإستبانة

يوضح الجدول (1) أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الإستمارة لأداة القياس يتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات لأنها كانت أكبر أو تساوي 83.6% علماً أن الحد الأدنى المقبول للقياس هو أكبر من 60% وبالتالي يعني هنالك إتساق داخلي لأسئلة متغيرات الإستبانة وأبعادها وفقرات الإستبانة بشكل عام.

4.3 إختبار توزيع البيانات

يمكن التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال إستخدام إختبار (Kolmogorov - Smirnov Test) وإختبار كاي-تربيع التي على أساسها سيتم تحديد الإختبار الملائم لفرضيات البحث، أي إختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: بيانات متغيرات وأبعاد الإستبانة تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: بيانات متغيرات وأبعاد الإستبانة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تم إستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لإختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية 5% وتلخيص أهم نتائج الإختباران من خلال الجدول (2)

الجدول (2): إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الإستبانة

المتغير	Chi-Squared			K.S.		
	القيمة الجدولية	قيمة-p	الإحصاء	القيمة الجدولية	قيمة-p	الإحصاء
المتغير المستقل	12.592	0.013	16.212	0.1325	0.092	0.1195
المتغير التابع	11.070	0.092	9.4701	0.1325	0.261	0.0969
البعد الأول	11.070	0.000	46.568	0.1325	0.010	0.1576
البعد الثاني	12.592	0.043	12.991	0.1325	0.224	0.1005
البعد الثالث	11.070	0.652	3.3137	0.1325	0.011	0.1561

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن إختبار (K.S.) يبين أن بيانات البعد الأول والثالث للمتغير التابع لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم الإحصاء كانت أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (0.1325) وهذا ماتؤكدته قيم-p التي كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما كان المتغير المستقل والتابع وبعده الثاني يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم الإحصاء كانت أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (0.1325) وهذا ماتؤكدته قيم-p التي كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). إختبار كاي-تربيع يبين أن بيانات المتغير المستقل، والبعد الأول والثاني للمتغير التابع لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم الإحصاء كانت أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (11.070 و 12.592) على التوالي وهذا ماتؤكدته قيم-p التي كانت أقل من مستوى

المعنوية (0.05)، بينما كان المتغير التابع وبعده الثالث يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم الإحصاء كانت أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (11.070) وهذا ماتوكده قيم-p التي كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يمكن استخدام إختبارات لامعلمية لإختبار الفرضيات المتعلقة بالبعد الأول للمتغير التابع بينما يستخدم إختبارات معلمية لإختبار الفرضيات المتعلقة بالمتغير المستقل والتابع وبقية الأبعاد (البيانات التي لها توزيع طبيعي محده في الجدول رقم (2) باللون الغامق).

4.4 الوصف الاحصائي لمتغيرات الاستبانة

: تضمنت الاستبانة متغيران، الأول مستقل والثاني تابع له ثلاث أبعاد، تم قياسها وإعطاء إحصاء وصفي لها وكما يلي:
المتغير المستقل: الاقتصاد الرقمي: تفترض الدراسة أن المتغير المستقل له (9) فقرات لخصت حسب تسلسل مستوى الإتفاق (المتوسط) ونسبة الإتفاق في الجدول (3):

الجدول (3): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير المستقل (الاقتصاد الرقمي)

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الانحراف المعياري
x3	اقليم كوردستان العراق لايجهتد في بذل ماوسعته لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4.0095	80.19	.77825
x5	الاقتصاد الرقمي ادى الى تغيير انماط الاداء الاقتصادي في التجارة والمال والاعمال والاستثمار	3.9619	79.24	.71956
x1	ارتبطت التغييرات الاقتصادية الكبيرة في بداية القرن الحادي والعشرون بظهور مايسمى بالاقتصاد الرقمي	3.9524	79.05	.73877
x4	الاقتصاد الرقمي اثر على تغيير قوانين ولوائح العمل	3.9048	78.10	.77861
x2	الاقتصاد الرقمي في اقليم كوردستان العراق ذات استخدام عالي	3.8667	77.33	.68031
x8	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي الى مواكبة التطورات الاقتصادية	3.8381	76.76	.83348
x6	ظهور الاقتصاد الرقمي وتطوره ادى الى زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي	3.7810	75.62	.73355
x9	ظهور الاقتصاد الرقمي يساهم في تغيير الانظمة والتشريعات الضريبية في عديد من الدول.	3.7524	75.05	.87465
x7	الاقتصاد الرقمي يؤدي الى سهولة الحصول على المعلومات واستخدامها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية	3.7333	74.67	.68313
	المتوسط العام	3.8667	77.33	0.7578

الجدول (3) يبين أن المتوسط العام للمتغير المستقل (الإقتصاد الرقمي) بلغ (3.8667) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.8667) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع نسبة إتفاق بلغت 77.33% وإنحراف معياري محدود بلغ (0.7578) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير المستقل. وحصل السؤال الثالث "اقليم كوردستان العراق لايجتهد في بذل مابوسعه لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" على أكبر متوسط بلغ (4.0095) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.0095) مع نسبة إتفاق بلغ 80.19% وإنحراف معياري بلغ (0.77825)، يليه السؤال الخامس "الاقتصاد الرقمي ادى الى تغيير انماط الاداء الاقتصادي في التجارة والمال والاعمال والاستثمار" بمتوسط بلغ (3.9619) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.9619) مع نسبة إتفاق بلغ 79.24% وإنحراف معياري بلغ (0.71956) في حين كان السؤال السابع "الاقتصاد الرقمي يؤدي الى سهولة الحصول على المعلومات واستخدامها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.7333) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.7333) مع نسبة إتفاق بلغت 74.67% وإنحراف معياري بمقدار (0.68313)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب إتفاق متفاوتة تتراوح بينهما.

المتغير التابع: مكونات نظام التحاسب الضريبي العراقي: المتغير التابع له (21) فقرة مقسمة إلى ثلاث أبعاد حيث يمثل البعد الأول التشريعات الضريبية ويتضمن (6) فقرات، البعد الثاني يمثل الإدارة الضريبية ويتضمن (11) فقرة، بينما البعد الثالث يمثل المكلفين بدفع الضرائب ولخصت حسب مستوى الإتفاق (المتوسط) ونسبة الإتفاق في الجدول (4):

الجدول (4): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير التابع مكونات نظام التحاسب الضريبي العراقي

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الإنحراف المعياري
التشريعات الضريبية				
y2	التشريعات الضريبية لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق لا تتمتع بالمرونة الكافية للتعامل مع التطورات المختلفة ومنها التعامل مع الاقتصاد الرقمي.	4.0095	80.19	.74026
y5	التشريعات الضريبية لضريبة الدخل المعمول بها حاليا في اقليم كوردستان العراق بحاجة لاجراء تعديلات او اصلاحات لتواكب التطورات	3.9905	79.81	.77825
y1	التشريعات الضريبية لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق لا تتلائم مع تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	3.9524	79.05	.69864
y4	التشريعات الضريبية لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق لا تحتوي على نصوص قانونية تؤدي الى اعفاء الشركات الرقمية من الاخضاع الضريبي	3.9429	78.86	.71829

.78831	77.71	3.8857	التشريعات الضريبية لضريبة الدخل المعمول بها في اقليم كوردستان العراق لاتحد من ظاهرة التهرب الضريبي في ظل الاقتصاد الرقمي.	y6
.77365	76.76	3.8381	التشريعات الضريبية لضريبة الدخل الخاصة باقليم كوردستان العراق لاتؤدي الى خلق العدالة بين المكلفين بدفع الضرائب في ظل الاقتصاد الرقمي.	y3
0.7496	78.73	3.9365	الادارة الضريبية المتوسط	
اجراءات عملية حصر المكلفين وتحصيل الضرائب لاتتلائم مع تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				
.84157	78.86	3.9429	العاملين في الادارة الضريبية ليعتمدون على اجهزة ذات تكنولوجيا عالية	y11
.79086	78.10	3.9048	اجراءات التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق تحتاج لتعديلات واصلاحات لتواكب التطورات.	y15
.69232	77.90	3.8952	الادارة الضريبية لاتتمتع بموظفين ذوي خبرة علمية وعملية ومؤهلين للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	y12
.82852	77.52	3.8762	كان للاقتصاد الرقمي دور في زيادة ايرادات ضريبة الدخل	y8
.80213	76.57	3.8286	لايتم تخصيص جزء من الايرادات الضريبية للاستثمار في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	y17
.76460	76.00	3.8000	تقوم الادارة الضريبية بتقدير ضريبة الدخل المستحقة وابلاغ المكلفين بالدفع عند تاخيرهم عن تقديم حساباتهم	y16
.79640	75.62	3.7810	تقوم الادارة الضريبية بمقارنة ايرادات المكلفين لعدة سنوات للتأكد من عدم وجود تغيرات غير طبيعية	y13
.77531	75.43	3.7714	لاتقوم الادارة الضريبية باقتراح التعديلات اللازمة في نظام التحاسب الضريبي بهدف الوصول الى نظام يتلائم مع البيئة المعاصرة	y14
.74063	75.24	3.7619	اجراءات عملية التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق واضحة ومرنة	y10
.78481	74.86	3.7429	الادارة الضريبية لاتعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اجراءات عملية التحاسب الضريبي.	y9
.85399	74.10	3.7048	المتوسط	y7
0.7883	76.38	3.8191	المكلفين بدفع الضرائب	
.74654	79.62	3.9810	في ظل نظام التحاسب الضريبي العراقي الحالي حقوق المكلفين محفوظة	y20

y18	نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق يعاني من مشكلة حصر المكلفين في ظل الاقتصاد الرقمي	3.9238	78.48	.72979
y21	المكلفين يبادرون بتقديم المعلومات عن نشاطهم الخاضع للضريبة دون تاخير	3.9048	78.10	.77861
y19	المكلفين على فهم ودراية بالقوانين الضريبية واجراءات عملية التحاسب الضريبي	3.8857	77.71	.78831
	المتوسط	3.9238	78.48	0.7608
	المتوسط العام	3.8726	77.45	0.7720

الجدول (4) يبين أن المتوسط العام للمتغير التابع (مكونات نظام التحاسب الضريبي العراقي) بلغ (3.8726) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (0.8726) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع نسبة إتفاق بلغت 77.45% وإنحراف معياري محدود بلغ (0.7720) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير التابع. وحصل السؤال الثاني من البعد الأول " التشريعات الضريبية لضريبة الدخل في اقليم كوردستان العراق لا تتمتع بالمرونة الكافية للتعامل مع التطورات المختلفة ومنها التعامل مع الاقتصاد الرقمي" على أكبر متوسط بلغ (4.0095) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (1.0095) مع نسبة إتفاق بلغ 80.19% وإنحراف معياري بلغ (0.74026)، يليه السؤال الخامس من نفس البعد "التشريعات الضريبية لضريبة الدخل المعمول بها حاليا في اقليم كوردستان العراق بحاجة لاجراء تعديلات او اصلاحات لتواكب التطورات" بمتوسط بلغ (3.9905) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (0.9905) مع نسبة إتفاق بلغ 79.81% وإنحراف معياري بلغ (0.77825) في حين كان السؤال السابع من البعد الثاني " الادارة الضريبية لاتعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اجراءات عملية التحاسب الضريبي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.7048) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (0.7048) مع نسبة إتفاق بلغت 74.1% وإنحراف معياري بمقدار (0.85399)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب إتفاق متفاوتة تتراوح بينهما.

يبين أيضاً الجدول (4) أن البعد الأول "التشريعات الضريبية" حصل على أكبر متوسط بلغ (3.9365) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (0.9365) مع نسبة إتفاق بلغت 78.73% وإنحراف معياري بمقدار (0.7496)، يليه البعد الثالث "المكلفين بدفع الضرائب" بمتوسط بلغ (3.9238) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (0.9238) مع نسبة إتفاق بلغت 78.48% وإنحراف معياري بمقدار (0.7608)، مع ملاحظة وجود فرق ضئيل جداً بين متوسطا هذان البعدان في حين كان البعد الثاني "الإدارة الضريبية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.8191) وهو أيضاً أعلى من المتوسط الإفتراضي (3) بمقدار (0.8191) مع نسبة إتفاق بلغت 76.38% وإنحراف معياري بمقدار (0.7883).

4.5 إختبار فرضيات الدراسة

تناولت الإستبانة إختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الإقتصاد الرقمي على التشريعات الضريبية
الفرضية البديلة: يوجد تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الإقتصاد الرقمي على التشريعات الضريبية

نمو الإقتصاد الرقمي يمثل المتغير المستقل في حين تمثل التشريعات الضريبية المتغير التابع وعلى هذا الأساس سيتم إختبار الفرضية من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي البسيط ومعامل التحديد ومعامل ارتباط بيرسون وإختباراتهم تحت مستوى المعنوية (0.05). ولخصت النتائج في الجدول (5):

الجدول (5): أنموذج تأثير (فضلاً عن العلاقة) نمو الإقتصاد الرقمي على التشريعات الضريبية

الأنموذج	معاملات الإنحدار	قيم-p	F	قيمة-p	الإرتباط	R^2
القيمة الثابتة	0.615	0.013	188.36	0.000	0.804	0.646
ميل الإنحدار	0.859	0.000				

من خلال الجدول (5) نلاحظ ان نمو الاقتصاد الرقمي يفسر 64.6% من التغيرات الحاصلة على التشريعات الضريبية، مع وجود ارتباط خطي ايجابي معنوي مقداره 80.4%. وهذا يوضح ان الفرضية التي تم افتراضها سابقاً كان افتراضاً صحيحاً بموجب اراء العينة المستجيبة، وعليه سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الاقتصاد الرقمي على التشريعات الضريبية.

الفرضية الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الإقتصاد الرقمي على الادارة الضريبية
الفرضية البديلة: يوجد تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الإقتصاد الرقمي على الادارة الضريبية

نمو الإقتصاد الرقمي يمثل المتغير المستقل في حين تمثل الادارة الضريبية المتغير التابع وعلى هذا الأساس سيتم إختبار الفرضية من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي البسيط ومعامل التحديد ومعامل ارتباط بيرسون وإختباراتهم تحت مستوى المعنوية (0.05). ولخصت النتائج في الجدول (6):

الجدول (6): أنموذج تأثير (فضلاً عن العلاقة) نمو الإقتصاد الرقمي على الادارة الضريبية

الأنموذج	معاملات الإنحدار	قيم-p	F	قيمة-p	الإرتباط	R^2
القيمة الثابتة	0.174	0.409	308.703	0.000	0.866	0.750
ميل الإنحدار	0.943	0.000				

من خلال الجدول (6) نلاحظ ان نمو الاقتصاد الرقمي يفسر 75% من التغيرات الحاصلة على الادارة الضريبية، مع وجود ارتباط خطي ايجابي معنوي مقداره 86.6%. وهذا يوضح ان الفرضية التي تم افتراضها سابقاً كان افتراضاً صحيحاً بموجب اراء العينة المستجيبة، وعليه سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الاقتصاد الرقمي على الادارة الضريبية.

الفرضية الثالثة:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الإقتصاد الرقمي على المكلفين بدفع الضرائب الفرضية البديلة: يوجد تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الإقتصاد الرقمي على المكلفين بدفع الضرائب نمو الإقتصاد الرقمي يمثل المتغير المستقل في حين تمثل المكلفين بدفع الضرائب المتغير التابع وعلى هذا الأساس سيتم إختبار الفرضية من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي البسيط ومعامل التحديد ومعامل إرتباط بيرسون وإختباراتهم تحت مستوى المعنوية (0.05). ولخصت النتائج في الجدول (7):

الجدول (7): أنموذج تأثير (فضلاً عن العلاقة) نمو الإقتصاد الرقمي على المكلفين بدفع الضرائب

الأنموذج	معاملات الإنحدار	قيم-p	F	قيمة-p	الإرتباط	R^2
القيمة الثابتة	0.122	0.682	165.643	0.000	0.785	0.617
ميل الإنحدار	0.983	0.000				

من خلال الجدول (7) نلاحظ ان نمو الاقتصاد الرقمي يفسر 61.7% من التغيرات الحاصلة المكلفين بدفع الضرائب، مع وجود ارتباط خطي ايجابي معنوي مقداره 78.5%. وهذا يوضح ان الفرضية التي تم افتراضها سابقاً كان افتراضاً صحيحاً بموجب اراء العينة المستجيبة، وعليه سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير (فضلاً عن العلاقة) لنمو الاقتصاد الرقمي على التشريعات الضريبية المكلفين بدفع الضرائب.

5. الاستنتاجات والتوصيات

التوصيات	الاستنتاجات
يوصي الباحثان بضرورة الاهتمام بتطوير نظام التحاسب الضريبي بما يتماشى مع تطورات الاقتصاد الرقمي وذلك استنادا على النتائج التي توصل اليها البحث والذي تفسر مدى تأثير الاقتصاد الرقمي على مكونات نظام التحاسب الضريبي.	اظهرت نتائج التحليل والاختبارات الاحصائية على ان نمو الاقتصاد الرقمي يؤثر على مكونات نظام التحاسب الضريبي بنسبة 79.8%، فضلا عن وجود علاقة معنوية موجبة مقدارها 89.3%.
استنادا على النتائج التي توصل اليها البحث يتضح ان نمو الاقتصاد الرقمي يؤثر على جميع مكونات نظام التحاسب الضريبي، وعليه يوصي الباحثان بضرورة الاهتمام بهذه المكونات وتطويرها بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية. اظهرت نتائج البحث ان الادارة الضريبية تتأثر بنمو الاقتصاد الرقمي بصورة اكبر من المكونات الاخرى فضلا عن العلاقة الايجابية القوية بين نمو الاقتصاد الرقمي والادارة الضريبية وهذا بدوره يفسر الحاجة الملحة لتطوير الادارة الضريبية من قبل الجهات المعنية بما تتلائم مع هذه التطورات والتي بدورها تؤدي الى تطوير نظام التحاسب الضريبي.	اظهرت نتائج التحليل والاختبارات الاحصائية على ان نمو الاقتصاد الرقمي يؤثر على الادارة الضريبية بنسبة 64.6%، فضلا عن وجود علاقة معنوية موجبة مقدارها 80.4%.
ضرورة اطلاق الادارة الضريبية بالتطورات العالمية الخاصة بالاقتصاد والتي بدورها تؤثر على نظام التحاسب الضريبي فضلا عن المهامها واطلاعها على نظم التحاسب الضريبية في الدول المتقدمة لغرض تقديم اهم المقترحات التي تؤدي الى تطوير نظام التحاسب الضريبي في اقليم كوردستان العراق واستغلال الفرص التي تؤدي الى زيادة الايرادات الضريبية.	اظهرت نتائج التحليل والاختبارات الاحصائية على ان نمو الاقتصاد الرقمي يؤثر على المكلفين بدفع الضرائب بنسبة 61.7%، فضلا عن وجود علاقة معنوية موجبة مقدارها 78.5%.
ضرورة الاهتمام بتطوير اجراءات عملية التحاسب الضريبي بما يتلائم مع تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر اهم عنصر من عناصر التحول من الاقتصاد التقليدي للاقتصاد الرقمي، فضلا عن ضرورة وضع الية متطورة للوصول الى الايرادات الحقيقية الخاصة بالشركات الرقمية وعليه يوصي الباحثان بفرض الضرائب على ايرادات هذه الشركات وليس صافي الارباح كحال الشركات التقليدية.	نتيجة تحليل البيانات الخاصة بالبحث تبين ان سؤال الخاص بالمتغير التابع (لاتقوم الادارة الضريبية باقتراح التعديلات اللازمة في نظام التحاسب الضريبي بهدف الوصول الى نظام يتلائم مع البيئة المعاصرة) يمثل اهم متغير يعبر عن نسبة التباين الكلي في مكونات نظام التحاسب الضريبي.
ضرورة الاهتمام بتطوير وتحسين نظام التحاسب الضريبي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة تؤدي	نظام التحاسب الضريبي في اقليم كوردستان العراق لا يحتوي على اي نصوص قانونية تؤدي الى اعفاء الشركات الرقمية من عملية التحاسب الضريبي، لكن في الوقت ذاته لا يحتوي على اي نص قانوني يعاقب هذه الشركات على التهرب الضريبي. فضلا عن عدم وجود اجراءات خاصة بعملية التحاسب الضريبي للشركات الرقمية وعدم وجود الية معينة للوصول الى المبلغ الخاضع للضريبة.
من النتائج المهمة التي توصل اليها البحث هي ان عدم اخضاع الشركات الرقمية يرجع الى عدم وجود	

الى امكانية اثبات العمليات التي تقوم بها هذه الشركات بغض النظر عن وجود الوثائق الورقية من عدمها.	مستندات او وثائق تؤدي الى اثبات العمليات وبالتالي صعوبة فرض الضرائب عليها.
يوصي الباحثان بمراجعة تجارب الدول التي قامت بفرض الضريبة على الشركات الرقمية وتحليل النتائج التي توصلت اليها هذه الدول لغرض الاستفادة من تجاربهم بافضل الطرق.	من خلال مراجعة تجارب بعض الدول في فرض الضريبة على الشركات الرقمية تبين ان الاقتصاد الرقمي ادى الى اضافة مصادر جديدة للايرادات الضريبية وبالتالي تمويل موازنة الدولة.

المصادر العربية

الكتب

- البطريق، يونس احمد (2004). النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
 - الجداية، محمد نور صالح، وخلف، سناء جودت (2009). التجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع.
 - خوشناو، صباح صابر محمد (2021). اقتصاديات المالية العامة، مكتبة تفسير للطبع والنشر، اربيل.
 - دراز، حامد عبدالمجيد (2002). النظم الضريبية، الدار الجامعية.
 - عبدالخالق احمد (2006) التجارة الالكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - القاهرة.
 - مشكور، سعود جايد، والبعاج، قاسم محمد عبدالله، والكرعاوي، نجم عبد عليوي (2014). المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق)، مطبعة دار الضياء.
- ### الدوريات والمجلات العلمية
- إبراهيم، أمال علي (2021). دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية/ مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 1.
 - أنجاد، عبدالستار حمد (2014). تقييم النظام الضريبي العراقي بين الواقع والطموح/ ضريبة الدخل أنموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والعلوم السياسية، مجلد 3، عدد 10.
 - جاسم، سهام محمد (2011). العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي، مجلة الاقتصادي الخليجي، عدد 19.
 - حسن، احمد إبراهيم (2021). العوامل المؤثرة على استخدام الخدمات الالكترونية لمصلحة الضرائب المصرية في ظل التحول الرقمي باستخدام نموذج utaut2، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مجلد 7، عدد 11.
 - حسن، السيد محمد ذكي (2019). الاقتصاد الرقمي (مزاياء، تحدياته، تطبيقاته)، مجلة روح القوانين، العدد 85.
 - حسن، فريد جاسم (2015). السياسة الضريبية في العراق واقعها ومتطلبات إصلاحها في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 17.
 - رؤوف، سيف الدين عماد، والشافعي، علاء حسين علوان (2021). واقع النظام الضريبي في العراق وإمكانية التطوير، مجلة الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، عدد 127.
 - زيود لطيف (2005). تحديات التجارة الالكترونية للنظم الضريبية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، عدد 3.
 - شهاب، علي طالب (2011). النظام الضريبي في العراق/ الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 28، المجلد 7.
 - عايش، عروبة معين الضريبية على التسويق الشبكي واهميتها في زيادة إيرادات الموازنة في العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، عدد 29.

الرسائل والاطاريح

- الدحلة، سمر عبدالرحمن محمد (2004). النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي/ دراسة تحليلية مقارنة، دراسة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
 - السهلي، خالد بداح (2011). مستوى التحديات الضريبية التي تواجه تطبيق التجارة الالكترونية من وجهة نظر مديري وفاحصي الضرائب في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال.
 - بو عافية، رشيد (2005). الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك.
 - شرعب، مجدي نبيل محمود (2006). امتيازات الإدارة الضريبية/ دراسة تحليلية للنظام القانوني الضريبي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
 - نابتي، رحمة (2014). النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي/ دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الندوات والمؤتمرات والمواقع الالكترونية**
- حمزة، طالب سلطان، وحسن، ارشد حمزة (2020). الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات والاختافات والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، مجلد 1، عدد 6، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول (التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)).
<https://dspace.zu.edu.ly/handle/1/870>
 - عايش، عروبة معين (2018). الفساد الإداري والمالي واثاره السلبية على حجم الإيرادات الضريبية في العراق وسبل معالجته، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية/ بغداد.
 - لجنة التكنولوجيا من اجل التنمية (2017)، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية،
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/lqtsd_lrqmy_wlthwl_nhw_lmjmtm_ldhky_fy_lmntq_lrby.pdf
 - نصر اوين، ليث كمال (2017). متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة واثرها على الإصلاح القانوني، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. العدد 2 الجزء الاول، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع، (القانون.. اداة للاصلاح والتطوير).

English References

Websites Article

- Bunn, Daniel. Asen, Elke. And Enache, Cristina. Digital taxation around the world, 2020, published by Tax Foundation, online
<https://taxfoundation.org/digital-tax/>
- Otero, Teresa Pinerio, and Rolan, Xabier Martines, (2016). Understanding digital marketing – Basics and Actions, online
https://www.researchgate.net/publication/312190728_Understanding_Digital_Marketing-Basics_and_Actions
- Pratt, Mary K., (2017). Digital economy, online,
<https://searchcio.techtarget.com/definition/digital-economy>
- what is digital economy? Unicorns, transformation and the internet of things. Published by Delotte, 2020.

<https://www2.deloitte.com/mt/en/pages/technology/articles/mt-what-is-digital-economy.html>

- Nazarov, M.A., Mikhaleva O.L. and Fomin, E.P., Digital economy: Russian taxing issues, Future academy, the European proceeding of social & behavioral science, 2357-1330, 2019.

رؤلى پىشكهوتنى ئابوورى ژمارهىى له سهر پىكهاته كانى سىسته مى باجى

داهات

خویندنه وه یه کی شىكارى یه له پوانگه ی ووردبىنان وفهرمانبه رانى بهرپوه به رایه تی باجى
ههرىمى كوردستانى عىراق

پوخته

ئامانج له م توپژینه وه یه برىتیه له پوونكردنه وه ی په یوه ندى ئىوان ئابوورى ژماره یى وسىسته مى
ژمپرىارى باج له سهر باجى داهات له ههرمى كوردستانى عىراق له لایه ك وكارىگه رى ئابوورى
ژماره یى له سهر ئەم سىسته مه له پىگای پىكهاته كانى سهره پای پىشاندانى چه ندايه تی گونجانى
ئەم سىسته مه له گه ل ئابوورى ژماره یى وپىشكه وتنه كانى. به مه به سى گه یشتن به ئامانجه كانى
توپژینه وه توپژهر هه ستاوه به ئاماده كردنى فۆرمى راپرسى كه چه ندىن پرسىارى تايبه ت به
گۆراوه كانى توپژینه وه له خو ده گرىت، ئەم فۆرمه دابه شكراوه له سهر ووردبىنان وفهرمانبه رانى
بهرپوه به رایه تی باج (بهرپوه به ران، ووردبىنان، هه لسه نگینه ران) له پارىزگاگانى هه ولپىر،
سلىمانى، دهوك. یه كىك له گرنگترین ده رئه نجامه كانى توپژینه وه برىتیه له نه بوونى هىچ ده قىكى
ياسایى له سىسته مى باجى ههرىمى كوردستان كه ببىته هوى لىخوشبوونى كۆمپانىا
ژماره ییه كان له پرۆسه ی باجدان، به لكو كه موكورى سىسته مى باج له ههرىمى كوردستان برىتیه
له نه بوونى رىكارى گونجاو كه به هوى وه كۆمپانىا ژماره ییه كان بخرىنه ژىر پرۆسه ی باجدان.
له سهر بنه ماى ده رئه نجامه كانى توپژینه وه توپژهر پىشنىارى ده كات زياتر گرنكى به ته كنه لوژىاى
زانىارى وپه یوه ندىه كان بدرىت له لایه ن دوله ته وه له بهرپوه به رایه تیه كانى باج كه ئەمه ش ده بىته

هؤى به ره پيشچوونى سيسته مى باج به شيوازيك كه بگونجى له گه لى نه م پيشكه وتنانه وئهمه ش
خوى له خويدا ده بيته هؤى زيادبوونى داهاى باج.
ووشه گرنه كان: ئابوورى ژماره يى، سيسته مى باج، بازرگانى ئه ليكترونى، باجى ژماره يى،
پيکهاته كانى سيسته مى باجى هه ريئى كوردستان.

**The Role of The Growth of The Digital Economy on The
Components of The Tax Accounting System for Income Tax
An Analytical Study of The Opinions of a Sample of Auditors and
Employees of The General Directorate of Taxation in The
Kurdistan Region of Iraq**

Mohammad Abdulaziz Mohsin

Department of Accounting, Collage of Administration and Economic, Salahaddin
University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
mohammed.mohsin@su.edu.krd

Halbin Kovi Amin

Department of Accounting, Collage of Administration and Economic, Salahaddin
University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
Halbin.amin@su.edu.krd

Keywords: Digital Economy, Taxation System, E-commerance, Digital tax, Components
of Taxation system in Iraqi Kurdistan Region

Abstract

The aim of the research is explaining the relationship between the Digital Economy and Taxation System on income tax in Iraqi Kurdistan region, in addition to explain the impact of Digital Economy on Taxation System on income tax in Iraqi Kurdistan Region through its components and to show the extent to

how this system copes with digital economy. to achieve the objectives of the research a questionnaire form designed which consisting of questions relating to research variables and distributed to some of auditors and workers in General Directorate of Taxation (Directors, Auditors, Estimators) in Erbil, Sulaymaniyah, Duhok. One of the most important results of this research is the Taxation System in Iraqi Kurdistan Region doesn't contain any legal texts which exempt digital companies from the taxation process, what the system lacks is the lack of appropriate taxation procedures for digital companies. based on the results of the research the researcher recommends paid more attention to develop information and communication technology by state in the tax directorates which will lead to the developing taxation system and increasing tax revenue